



حركة/ جيش تحرير السودان
Sudan Liberation Movement/Army SLM/A MM
المجلس القيادي

النمرة: ح ج س/ر ح/ 22/2014 م
التاريخ/ 23 أغسطس 2014 م

حركة/ جيش تحرير السودان
رئيس الحركة
أوامر رئيس الحركة

أمر قيادي رقم (2) لسنة 2014 م
بحظر استخدام الألغام المضادة للأفراد، والتعاون في مكافحتها

عملاً بأحكام المادة (21) من النظام الأساسي لحركة/ جيش تحرير السودان لسنة 2005 م (تعديل لسنة 2009 م)، وبعد التشاور مع المجلس القيادي لحركة،
والتزاماً بتنفيذ أحكام ومضامين صك حظر استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد والتعاون في
حملات مكافحتها، الموقعة بين الحركة ومنظمة "نداء جنيف" في جنيف / سويسرا بتاريخ 14
أغسطس 2014 م.

وتسلیماً میاً بأن مبادئ القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان تنطبق على جميع الأطراف في
النزاعات المسلحة وثلزمهم كافة،

وإيماناً بمبدأ الحظر التام للألغام المضادة للأفراد الذي وضعه معااهدة أوتاوا 1997 م ما يشكل
خطوة هامة نحو التخلص من الألغام الأرضية تاماً، أصدر الأمر القيادي الآتي نصه:
1) يسمى هذا الأمر، بالأمر القيادي رقم (2) لسنة 2014 م بـ**بحظر استخدام الألغام المضادة
لالأفراد والتعاون في مكافحتها**، ويعمل به من تاريخ وتوقيعه وإصداره.

2) يتعين على جميع قيادات، وقادة وضباط وصف وجند جيش تحرير السودان
الالتزام التام بتنفيذ بنود هذا الأمر القيادي وفق الأوامر الواردة أدناه:

1. يتوجب على جميع أعضاء الحركة، الالتزام التام بـ**حظر الألغام المضادة للأفراد، والتعاون
في مكافحتها**، وفق ما ورد في صك الالتزام الموقع في جنيف - سويسرا بين الحركة
ومنظمة نداء جنيف بتاريخ 14 أغسطس 2014 م.

2. التعاون والعمل من أجل إتلاف المخزون، إن وجد، وإزالة الألغام ومساعدة ضحاياها،
والتوعية بمخاطرها، وشئى أنواع العمل في مكافحة الألغام.

3. إتاحة المجال والتعاون من أجل قيام منظمة نداء جنيف وسواها من المنظمات الدولية
والوطنية المستقلة ذات الصلة، بالرصد والتحقق من التزامنا بالحظر التام للألغام المضادة
للأفراد، يشمل ذلك الرصد والتحقق، وزيارة وتفتيش كافة الأماكن التي يمكن أن توجد فيها



اللغام مضادة للأفراد، واتاحة المعلومات الضرورية والتقارير اللازمة بروح من الشفافية وتقدير المسائلة.

4. بهذا أصدر الأوامر والتوجيهات اللازمة لقادتنا العسكريين، ومقاتلينا الأشاوس لتنفيذ التزاماتنا في صك حظر استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد والتعاون في حملات مكافحتها، والوفاء بتعهداتنا فيها، بما في ذلك نشر المعلومات والتدريب، إلى جانب فرض العقوبات التأديبية في حال عدم الامتثال.

5. إننا نعتبر هذا الالتزام بمثابة جزء من التزام مبدئي أشمل بأسس المعايير الإنسانية وخاصة بمبادئ القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، والعمل من أجل ضمان� إحترام هذه الأسس في الممارسة الميدانية والسعى من أجل تطوير المعايير الإنسانية الخاصة بالنزاعات المسلحة.

صدر تحت توقيعي في هذا اليوم الموافق 23 من شهر أغسطس لسنة 2014م.

